تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية **أكتوبر 2024**

تباين أسعار الغاز الطبيعي إقليمياً في الربع الثالث من العام 2024 في ظل استمرار القضايا الجيوسياسية ...

شهدت أسعار الغاز الطبيعي تبايناً على المستوى الاقليمي خلال الربع الثالث من العام 2024، حيث تراجعت الأسعار في الولايات المتحدة بينما سجلت أوروبا ودول جنوب شرق آسيا ارتفاعات معتدلة في متوسط الأسعار خلال الربع. وفي أوروبا، كان ارتفاع الأسعار مدفوعاً بتفاقم الأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إلى جانب بدء صيانة العديد من المرافق النرويجية، وتوقعات بانخفاض درجات الحرارة عن المعدلات الطبيعية. وتعد النرويج، التي تزود أوروبا حالياً بما يقرب من نسبة 30 في المائة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، أكبر مورد للغاز على مستوى المنطقة في ظل انقطاع الإمدادات الروسية. وفي الولايات المتحدة، سجلت أسعار الغاز الطبيعي انخفاضات في جميع الأشهر الثلاثة للربع الثالث من العام 2024 على الرغم من التأثير المتأخر لإعصار هيلينا الذي تسبب في بعض الاضطرابات في الإنتاج خلال نهاية سبتمبر 2024. أما في آسيا، فقد شهدت أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعًا خلال الربع الثالث من العام نتيجة مشكلات في العرض، من ضمنها استمرار الانقطاعات في مرافق الغاز الطبيعي المسال الرئيسية في أستراليا وماليزيا.

من جهة أخرى، أدى استمرار الاضطرابات في سوق الطاقة العالمية، نتيجة الحرب على غزة والصراع الروسي الأوكراني، إلى ابراز اهمية إعادة تنظيم تجارة الغاز على مستوى العالم. ومع استمرار الدول الأوروبية في البحث عن بدائل للغاز الطبيعي الروسي، تعززت مكانة الولايات المتحدة لتصبح أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم. أما على صعيد واردات الغاز، فقد انخفضت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الروسي إلى 13.3 مليار متر مكعب في الربع الثالث من العام 2024، مقابل 36.3 مليار متر مكعب في الفترة المماثلة من العام 2021. ووفقاً للتقرير الشهري الصادر في أكتوبر 2024 عن منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، تم تعديل توقعات النمو العالمي لاستهلاك الغاز إلى نسبة 2.2 في المائة في سبتمبر 2024. وفي الاتحاد الأوروبي، تراجع استهلاك الغاز بنسبة 2.5 في المائة في الربع الثالث من العام، ليصل إلى 52.8 مليار متر مكعب، مقابل 54.2 مليار متر مكعب في الفترة المماثلة من العام 2023، بحسب بيانات منتدى الدول المصدرة للغاز.

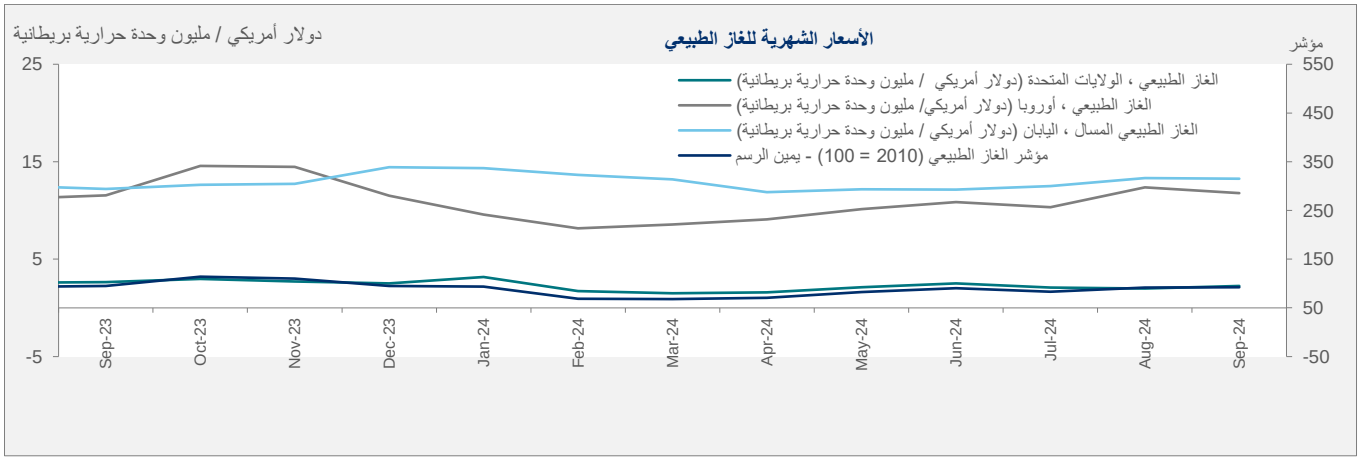

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً للبنك الدولي، ارتفع متوسط الأسعار الشهرية للغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 2 في المائة على أساس سنوي في سبتمبر 2024، ليصل إلى 11.78 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقابل 11.55 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في سبتمبر 2023. ويعكس هذا النمو استمرار الاتجاه التصاعدي، حيث شهدت أسعار الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي زيادات سنوية في جميع أشهر الربع الثالث من العام 2024. وفي المقابل، شهد متوسط الأسعار الشهرية للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وفقاً للبنك الدولي، انخفاضاً بنسبة 14.7 في المائة على أساس سنوي خلال شهر سبتمبر 2024، إذ بلغ

2.25 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقابل 2.64 دولار أمريكي في سبتمبر 2023. وهذا الانخفاض يعكس تبايناً واضحاً بين السوقين، حيث سجلت الولايات المتحدة تراجعاً في أسعار الغاز الطبيعي على أساس سنوي في جميع أشهر الربع الثالث من العام، على عكس الزيادات التي شهدتها دول الاتحاد الأوروبي.

استهلاك الغاز الطبيعي

وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، تم تعديل توقعات نمو الطلب العالمي على الغاز للعام 2024 بنسبة 2.5 في المائة ليصل إلى 4,200 مليار متر مكعب في ظل النمو الناتج عن آسيا وأمريكا الشمالية، بينما من المتوقع أن ينخفض استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي خلال العام. كما توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يصل الطلب العالمي على الغاز الطبيعي إلى مستوى قياسي خلال عامي 2024 و2025. وحتى الآن سجل الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي نمواً بنسبة 2.8 في المائة على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024.

ولعبت الصين دوراً محورياً في تعزيز الطلب العالمي والإقليمي على الغاز الطبيعي خلال العام 2024. ووفقاً لمعهد بحوث الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لمؤسسة البترول الوطنية الصينية، يقدر أن يصل الطلب على الغاز الطبيعي في الصين إلى 422 مليار متر مكعب لهذا العام. ويتوقع أن يأتي معظم هذا النمو في الطلب من قطاع الشاحنات التي تعمل بالغاز الطبيعي المسال، حيث تسعى الصين إلى استبدال شاحنات الديزل ببدائل أكثر استدامة للحد من الانبعاثات الكربونية. وبالنسبة للهند، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 6.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 6.1 مليار متر مكعب في يوليو 2024. ومع ذلك، شهدت البلاد تراجعاً على أساس سنوي في استهلاك الغاز بنسبة 2.2 في المائة في أغسطس 2024 ليبلغ 6 مليار متر مكعب. ويعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى تراجع استهلاك الغاز في قطاع توليد الطاقة، وذلك نتيجة لانخفاض الطلب على التبريد.

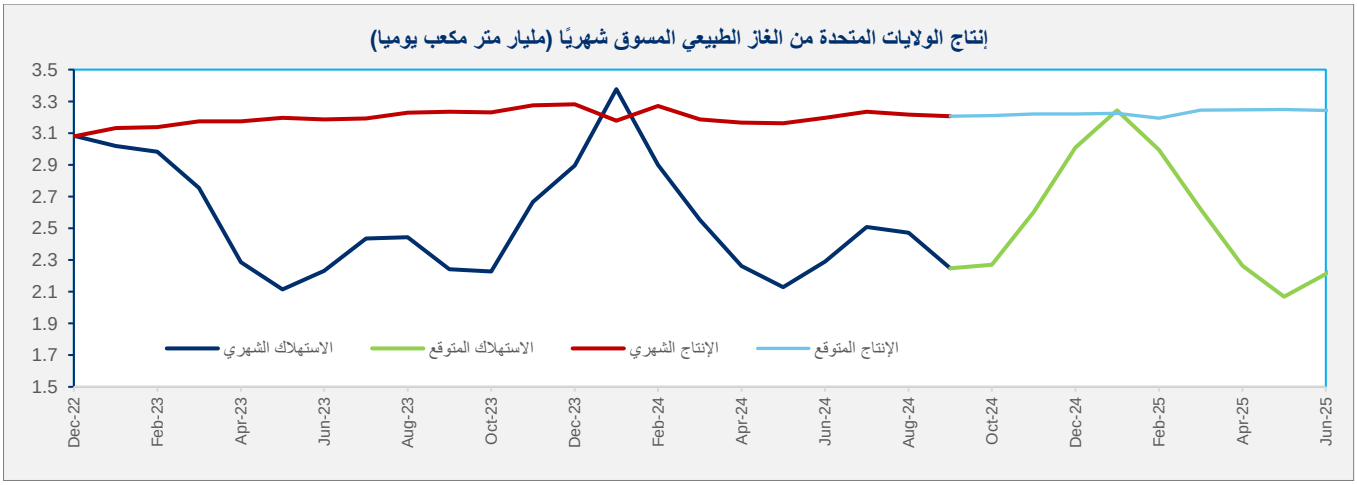

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وبحوث كامكو إنفست

وفي اليابان، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 1.3 في المائة وبنسبة 1.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 7.8 مليار متر مكعب و8.2 مليار متر مكعب في يوليو وأغسطس 2024، على التوالي. إلا ان استهلاك الغاز الطبيعي في اليابان سجل انخفاضاً بنسبة 3 في المائة على أساس سنوي إلى 7.6 مليار متر مكعب في سبتمبر 2024 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع درجة حرارة البلاد بما نسبته 2.5 في المائة. وبالمقارنة، شهد استهلاك الغاز الطبيعي في كوريا الجنوبية تراجعا بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي إلى 3.4 مليار متر مكعب خلال سبتمبر 2024 بعد ان شهد فصل الصيف تسجيل اعلى درجات حرارة على الاطلاق.

من جهة أخرى، انخفض استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي بصفة عامة خلال الربع الثالث من العام 2024 على الرغم من تسجيل معدل نمو بنسبة 3.3 في المائة في سبتمبر 2024. وجاء ذلك على الرغم من أن ألمانيا شهدت نمواً في استهلاك الغاز الطبيعي خلال الشهر. ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، قفز استهلاك الغاز الطبيعي في ألمانيا بنسبة 12 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 4 مليار متر مكعب في سبتمبر على خلفية تزايد استهلاك الغاز في القطاعين الصناعي والسكني. وشهد استهلاك الغاز الطبيعي في ألمانيا للأشهر التسعة الأولى من العام 2024 انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 51 مليار متر مكعب. وبالمقارنة، ارتفع استهلاك الغاز في إيطاليا بنسبة 1.3 في المائة على أساس سنوي في سبتمبر 2024 ليصل إلى 4.2 مليار متر مكعب على خلفية تزايد استهلاك الغاز الطبيعي في القطاعين السكني والصناعي في إيطاليا. إلا أن استهلاك الغاز الطبيعي في إيطاليا سجل انخفاضاً على أساس سنوي بنسبة 5.5 في المائة و2.4 في المائة في يوليو 2024 وأغسطس 2024 ليصل إلى 4.2 مليار متر مكعب و3.7 مليار متر مكعب، على التوالي. أما في الولايات المتحدة، فقد تحسن استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 1.6 في المائة على أساس سنوي في سبتمبر 2024 ليصل إلى 67.4 مليار متر مكعب، مدفوعاً بزيادة استخدام الغاز في توليد الطاقة. وحافظ الغاز الطبيعي على موقعه كالمصدر الرئيسي للطاقة في الولايات المتحدة، حيث شكل نسبة 48 في المائة من مزيج الطاقة في البلاد. وبلغ استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024 نمواً بنسبة 1.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 683 مليار متر مكعب. كما تحسن استهلاك كندا من الغاز الطبيعي للأشهر التسعة الأولى من هذا العام بنسبة 1.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 89.7 مليار متر مكعب.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية – الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والإستهلاك (مليارات قدم مكعب يوميا)				
	2022	2023	توقعات-2024	توقعات-2025
الإنتاج المسوق	100.00	104.00	103.00	105.00
استهلاك	88.00	89.00	90.00	89.00
صادرات الغاز الطبيعي المسال	11.00	12.00	12.00	14.00
أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)	6.40	2.50	2.30	3.10

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وبحوث كامكو إنفست

إنتاج الغاز الطبيعي

وفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، تحسن إنتاج الغاز الطبيعي العالمي بنسبة 2.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2,780 مليار متر مكعب للأشهر الثمانية الأولى من العام 2024. وتعزى هذه الزيادة بصفة رئيسية إلى تزايد إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا الذي كان مدفوعاً بضرورة تلبية استهلاكها المحلي المتزايد. كما ساهمت زيادة إنتاج الغاز الطبيعي في كندا في تعويض تأثير بعض تخفيضات إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة.

كما كشف منتدى الدول المصدرة ايضاً أن انتاج الغاز الطبيعي الأمريكي وصل إلى 98 مليار متر مكعب و98.6 مليار متر مكعب لشهري أغسطس وسبتمبر 2024، على التوالي، مواصلاً بذلك اتجاهه الهبوطي. وفي سبتمبر 2024، أضاف الدمار الناجم عن إعصار هيلين في زيادة انخفاض الإنتاج الإجمالي بعد أن أدى تأثيره إلى تراجع معدلات الإنتاج اليومي في خليج المكسيك بنسبة 15 في المائة. من جهة أخرى، شهد الإنتاج التراكمي للغاز الطبيعي في كندا زيادة بنسبة 2.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 129 مليار متر مكعب للأشهر الثمانية الأولى من العام. ويقدر إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك) بنحو 862 مليار متر مكعب خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام.

اما على صعيد الصادرات، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسط صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال 12 مليار قدم مكعب يومياً (0.34 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2024 ، بما يتسق مع معدل الصادرات المسجل في العام 2023. كما يتوقع أن تزيد صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية بمقدار 2 مليار قدم مكعب يومياً (0.06 مليار متر مكعب يومياً) أو ما يعادل نسبة 16.7 في المائة في العام 2025 لتصل إلى 14 مليار قدم مكعب يومياً (0.4 مليار متر مكعب يومياً). وكانت صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية المحرك الرئيسي لنمو إنتاج الغاز الطبيعي الأمريكي في العام 2024. ووفقاً لوكالة

الطاقة الدولية، يوجد حالياً خمسة مشاريع للغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقدر طاقتها التصديرية المجمعة بنحو 9.7 مليار قدم مكعب يومياً. وتشمل هذه المشاريع مشروع Plaquemines (المرحلتين الأولى والثانية)، ومحطة كوربوس كريستي المرحلة الثالثة ومشروع Golden Pass.

وشهد إنتاج الغاز الطبيعي في أوروبا تحسناً بنسبة 4.4 في المائة على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2024 ليصل إلى 128.1 مليار متر مكعب، وفقاً لتقرير منتدى الدول المصدرة للغاز. ويعد هذا ثاني أكبر مستوى للإنتاج الأوروبي خلال الخمس سنوات الماضية. وكانت النرويج المحرك الرئيسي لهذا النمو، حيث ساهمت بنسبة 68 في المائة من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في أوروبا. وجاءت الزيادة في إنتاج النرويج مدفوعة بشكل أساسي بزيادة الإنتاج من حقل ترول العملاق، الذي سجل نمواً بنسبة 16 في المائة في إنتاجه في سبتمبر 2024. وبصفة عامة، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في النرويج بنسبة 9.3 في المائة على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام.

كما ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 3.7 في المائة على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2024 ليصل إلى 467 مليار متر مكعب نتيجة لزيادة إنتاج الغاز في الصين خلال هذه الفترة. وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 7.1 في المائة على أساس سنوي للأشهر الثمانية الأولى من هذا العام ليصل إلى 163.8 مليار متر مكعب. ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، في أغسطس 2024 ، قفز إنتاج الغاز في الصين بنسبة 10.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 20 مليار متر مكعب. وبالمثل، تحسن إنتاج الغاز الطبيعي في الهند بنسبة 4.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 24 مليار متر مكعب خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام.

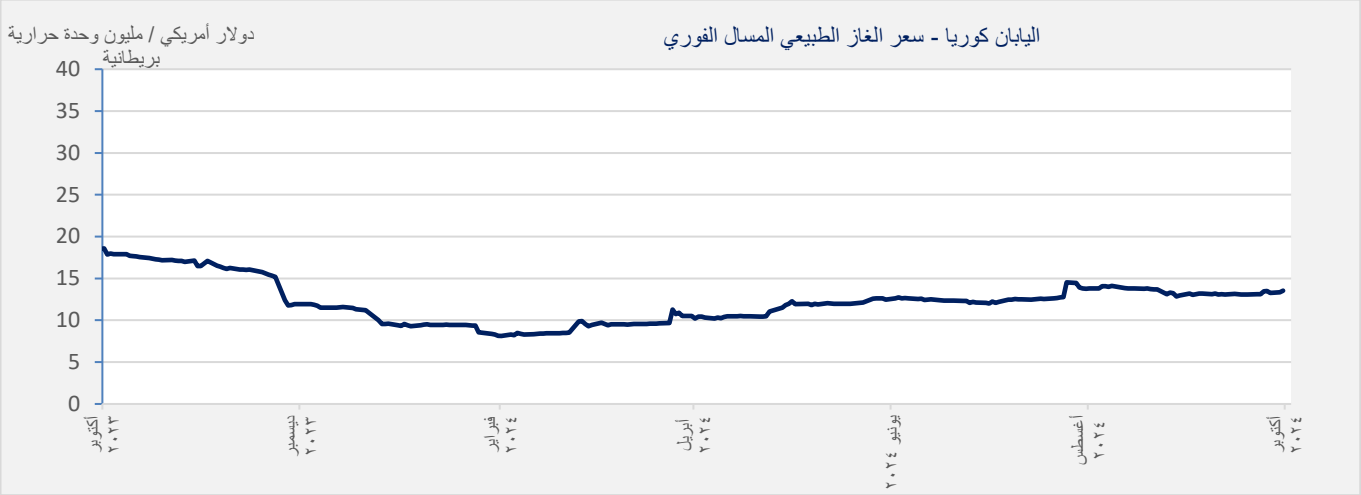

المصدر :بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

مستجدات الغاز الطبيعي في الدول الخليجية

وفقاً للحكومة القطرية، من المتوقع أن تمثل البلاد ما نسبته 40 في المائة من جميع إمدادات الغاز الطبيعي المسال الجديدة بحلول العام 2029 وذلك بفضل دخول مشاريع توسعة ضخمة مثل مشروع توسعة حقل الشمال حيز الانتاج. ومن المنتظر أن ترفع هذه التوسعات القدرة التصديرية لدولة قطر بنسبة 85 في المائة، مما يعزز مكانتها في السوق العالمية. وقد أبدت قطر اهتماماً بتوجيه صادراتها المستقبلية من الغاز الطبيعي المسال إلى أسواق جنوب آسيا، في إطار استراتيجيتها للتوسع. وتملك البلاد حالياً صفقات مستقبلية رئيسية، من بينها اتفاقية طويلة الأمد لتوريد 3 مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى الكويت، في صفقة تمتد لمدة 15 عاماً، يبدأ تنفيذها في العام 2025. ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، تعد قطر ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في

العالم. حيث صدرت ما يقرب من 7.1 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال في سبتمبر 2024، مقابل 6.8 مليار متر مكعب و7.3 مليار متر مكعب في شهري يوليو 2024 وأغسطس 2024، على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com